الانتهازيون والمكاسب

لا يخفى على أحد أن الحرب في العراق تكلف ثمناً كبيراً بل باهظاً بلغ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار بالسنة منذ عام ٢٠٠٣م. غير أن التساؤل عن سبب هذه التكلفة إلى هذه الدرجة المفرطة يعد مشروعاً، في حين أن الوضع على أرض الواقع لا يفتأ مع مرور الوقت تدهوراً. يكمن جزء كبير من الجواب في النظام الذي وضعته وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون).

خصخصة الحرب

يعود تاريخ الاستعانة بموظفي المؤسسات الخاصة المعروفة في العالم الانجلوساكسوني باسم contractors (وكلاء شركات خاصة يعملون بعقد من الباطن مع الجيش) إلى نهاية المشاركة بالحملات العسكرية والمشاركة في العمليات في الميدان. وبذلك، قدم الأمريكيون ذريعة مفادها قابلية وجود مردود لتبرير تغيير هذا الفعل، وذلك يعني قدرة القطاع الخاص على الابتكار والتكيف مع تهديدات الإرهاب الجديدة. في السابق، كانت الشركات العسكرية الخاصة مقتصرة بشكل أساسي على نشاطات دعم مستمر لوجستي للجيش، خاصة في مجالات الدمج المعلوماتي والدعم الفني.

غير أن الحرب في العراق قلبت كل الأمور رأساً على عقب من اللحظة التي تطورت بها الحرب نحو احتلال دائم للبلد قامت بها جيوش تعمل باستمرار. وتدفقت[1] شركات السفن البحرية جالبة شركات أخرى متعاقدة للإشراف على مجال أمن المنشآت الحساسة وأمن الأفراد في الميدان. إجمالاً، هناك عشرات الآلاف من الأشخاص

[1] لنذكر من بين عملاقة شركات السفن التي استوطنت في العراق Bechtel Inc. Fluor Corp. Parsons Corp. Perini Corp.

منجذبين للجيش الأمريكي، ولكنهم بقدر ما يشكلون مصدر مساعدة، يشكلون مصدر مشاكل للعسكريين.

وهكذا في بداية عام ٢٠٠٥م، كان عدد "المرتزقة" العاملون في العراق يُقدر بزهاء ١٥٠٠، وعدد المتعاقدين ٦٠,٠٠٠، أي ما يعادل تقريباً نصف العاملين. ولهذا السبب، لا تمثل الخسائر العسكرية (بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ جندي) إلا جزءا لا يذكر من ضحايا الحرب الفعليين.

من شهر فبراير عام ٢٠٠٧م، تغير الوضع كلياً؛ حيث أصبح عدد المتعاقدين الخاصين أعلى من عدد الجيوش النظامية في العراق: ١٨٠,٠٠٠ ألف موظف متعاقد مقابل ١٦٠,٠٠٠ ألف جندي من الجيش الأمريكي. وبذلك، انفتحت حقبة جديدة من الحرب المخصخصة في العراق.

الثمن الذي ينبغي دفعه

في عام ٢٠٠٣م، كانت قيمة الراتب الأساسي لمترجم على أهبة الاستعداد للذهاب للعراق ١٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً (صافي من الضرائب). لكن موقع الشركة (Titan) على شبكة الانترنت كان يشرح بصراحة للمرشحين الذين يرون في أنفسهم المؤهلات المطلوبة لهذه المهنة المربحة كثيراً شريطة تحمل ما يحفها من مخاطر كبيرة. وبذلك كان نص الإعلان يصف بكل وضوح شروط العمل:

"١٢ ساعة عمل يومياً وأحياناً تصل إلى ٦٠ ساعة أسبوعياً لتقديم الدعم اللغوي بلا انقطاع. ويتطلب الحضور الفعال على مدار ٢٤ ساعة طيلة أيام الأسبوع. ينبغي على المترجم أن يكون على دراية بتقاليد البلد، وأن يتحلى بسلوكيات تتماشى

مع العادات المحلية وأن يتصرف بحشمة مع السكان. كما ينبغي أن تتوافر لديه الرغبة والقدرة على العيش والعمل في بيئة قاسية ومناوئة ".

بالرغم من هذا الوصف غير المحفز بشكل كبير، فإن الترشيحات انهالت على صاحب الإعلان. كان ينبغي عليه أن يلبى طلب الجيش في أقصر فترة، بالرغم من أن معظم المرشحين لم يكونوا يحملون المؤهل المطلوب. وكان هذا يشمل أولاً العراقيين اللاجئين في الولايات المتحدة الذي أغراهم كسب المال الذي يعتقدون سهولة وسرعة كسبه. كما كان هناك الأمريكيون من أصول عراقية الذين يجدون أنه من الواجب عليهم المساعدة في إعمار بلدهم. وأخيراً كان هناك الجنود القدامى الذين عملوا مترجمين خلال حرب الخليج الأولى ويرون في ذلك فرصة لتجديد خبرة التسعينيات في منطقة يعرفونها حق المعرفة.

بعد مرور ثلاث سنوات، في عام ٢٠٠٦م كانت المؤسسات الخاصة المختصة بالخدمات اللغوية تستطيع منح مواطن أمريكي، ناطق بالعربية مهما كانت مهنته الأولى، راتب سنوي زهاء ١٨٠,٠٠٠ ألف دولار، مما يعادل تقريباً ١٥٠٠٠ دولار صافي شهرياً، من غير المزايا الإضافية: المأكل، والمسكن، والمشرب. ناهيك عن تحديد أن العرض كان أكثر من مغري، خاصة لمن هم أقل إبداعاً من بين المرشحين.

إلا أن هذا العرض العجيب لم يكن كلياً فجائياً ولا عبثياً. فهو نتيجة تفكير بسيط من المشغلين الخاصين ومن الحكومة الأمريكية. حتى دون الأخذ بعين الاعتبار التكلفة البشرية في ظل غياب مترجم يساند الجيش، فقد تتراوح عادة التكلفة المالية التي يتكبدها البنتاجون عند قتل جندي ٥٠٠,٠٠٠ ألف دولار. ويصرف نصف هذا المليون بصورة شبه مستمرة إلى أُسر الضحايا ويغطى التأمينات المختلفة المنصوص عليها بالعقد لمصلحة الجندي قبل مغادرته إلى العراق. وفي حالة الإصابة بجروح خطيرة

أو إعاقة جزئية أو كلية، ترتفع هذه التكلفة أيضاً لأنه يجب أن يدفع للمتضرر على فترة أطول تعويضات عالية التكلفة تصل بسهولة إلى مليون دولار في حالة تمديد مدة العلاج التي يحتاجها الجندي الذي أصبح معاق أو غير قادر على العمل.

كل هذا يبين أن الراتب المقترح للمترجمين مبرر ومعقول كلياً عند شركات خاصة تفاوض العقود مع الحكومة الأمريكية على أساس الحسابات آنفة الذكر مع زيادات أساسية مرتبطة بالأخطار الناجمة عنها. ناهيك عن تحديد أنه حتى عند دفع السعر الباهظ (٢٠٠,٠٠٠ ألف دولار) لكل مترجم، فإن هذه الشركات تستخرج من كل عقد فائدة صافية تساوي على الأقل ضعف هذا المبلغ. وكما يقال " التجارة تجارة".

دوافع هذا وذاك

من أشكال المفارقة في بداية الحرب أي من شهر مارس إلى شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣م، كان المترجمون الذين تم توظيفهم من العراق يتقاضون بالمتوسط ١٥دولاراً يومياً، ولم يكونوا يرتدون أي وسيلة حماية، حتى سترة الحماية من الرصاص. وبذلك كانوا مجندين لايكلفون الأمريكيين الكثير، وكانوا أهدافاً يسهل على العصابات السيطرة عليها.

لكن ما الذي كان يدفع هؤلاء الشباب للمخاطرة بأرواحهم يومياً مقابل حفنة من الدولارات؟ تبين الأقوال التي جمعها الصحافيون خلال هذه الأشهر الأولى أن هذه الدوافع كانت مختلفة ومتنوعة. فهناك خليط من الأفراد يبحثون عن اختبار لغتهم الانجليزية ترقباً لعمل مرموق في شركات أمريكية خاصة الشركات السخية كل السخاء، وآخرون تحركهم سياسة مثالية ورغبة في مساعدة الناس في الخروج من أزمة الاحتلال، وهناك في النهاية آخرون اختاروا هذه المهنة رغبة في المخاطرة ومعللين

أنفسهم بأوهام الحصول على تأشيرة للدخول للولايات المتحدة تقديراً للخدمات التي أسدوها للأمريكيين. إنها وجوه متواطئة وانتهازية في وقت الحرب.

وقد خدم بعض المترجمين المتدربين في الجيش العراقي بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠٠١م، خاصة في المناطق الكردية شمال العراق الواقع فيها تمرد وعصيان في ذلك الوقت ضد نظام صدام حسين بدعم من الأمريكيين، وبذلك كانوا يعدون العدة لاحتلال العراق. وعمل هؤلاء المترجمون في الجيش أملاً في الحصول على ظروف معيشية قريبة من تلك التي عاشوها قبل عامين ورغِبوها، ولكنهم لم يكونوا يتوقعون أن يصبحوا أهدافاً أولية لأبناء جلدتهم من العراقيين.

المال أول دافع

في بلد يعيش فيه أغلبية السكان بأقل من ١٠٠دولار في الشهر، كان المترجمون العراقيون على سبيل المقارنة يتقاضون الضعف بعشر مرات في عام ٢٠٠٥م مابين ٦٠٠ و١٠٠٠دولار شهرياً، مما جعلهم "أغنياء"، وعرضهم أكثر لخطر الاختطاف الدنيء.

في حالة وفاة مترجم عراقي يعمل لصالح الجيش، يدفع الأمريكيون إلى عائلته راتب شهري يتراوح بين ٣٠٠ و٧٠٠ دولار شهرياً. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن "العقد الأساسي" لوزارة الدفاع الأمريكية كان ينص في عام ٢٠٠٥م على راتب أكثر من ٤١٩٠ دولار شهرياً. فشتان مابين هذا وذاك.

مع هذا الراتب وهذا التعويض بعد القتل، فكل مرة يقتل فيها مترجم لم يكن يتغيب المرشحون. ولم يفتأ الضباط الأمريكيون أن يعربوا في تقاريرهم الرسمية عن دهشتهم أمام عدد المرشحين ولهفتهم بعد كل اغتيال. وبالنسبة للأمريكيين، فإن هذا

الراتب الزهيد تافه أمام أخطار المهنة بينما كان يمثل للعراقيين ثروة وفرصة وحيدة لتحسين وضعهم.

وفي عام ٢٠٠٦م، تضاعف هذا الراتب تقريباً مرتين. وفي الحقيقة، تم وضع سلم جديد للرواتب، جعل من المترجمين المدنيين هم الذين يتقاضون أعلى الرواتب في العراق. وعلل واحد من أعلى الرتب العسكرية في الجيش هذا الارتفاع المثير للسخرية والاستهزاء ، مصرحاً: "إذا لم يعد بإمكاننا حمايتهم، فلنقدم على الأقل لهم رواتب مجزية".

في الواقع، كان هدف هذه الزيادة في الرواتب الحد من الانسحاب الكبير في صفوف المترجمين. حيث كانوا من جديد متهمين بعد أن قبض الثوار على امرأة كانت رئيسة قسم الترجمة في المنطقة الخضراء، إذ كانت تحتفظ بقائمة العاملين المترجمين لصالح الأمريكيين. لكن بالرغم من هذه الزيادة الاستثنائية، فقد ذهبت هباءً منثوراً. فلزم الأمر توظيف مترجمين أجانب، خاصة من الدول المجاورة.

وهكذا، رأى سكان أحياء عمان الشعبية في شهر يوليو عام ٢٠٠٧م مئات الإعلانات على جدران منازلهم تدعو الشباب الأردني إلى الانضمام لصفوف الجيش الأمريكي مترجمين. لم يكن هناك شركة مسؤولة عن حملة هذا التوظيف الكبير غير الشركة الأمريكية Titan، وهي الشركة الرئيسة الخاصة التي تقوم بتوفير لغويين للجيوش في العراق.

تبلغ قيمة الراتب الذي وعدت به المجندات الأردنيات ١١٥٠ دولار شهرياً، ما يمثل عشرة أضعاف متوسط الدخل في المملكة الهاشمية. إن مهنة ممثل شركة Titan بائع أحذية يقتصر دوره على الرد على المكالمات الهاتفية وتوزيع النماذج التي ينبغي أن يقوم بتعبئتها الراغبين بالعمل، وذلك مقابل ٢٠دولار لكل نموذج إضافة إلى تعبئته.

وبعد ذلك، يخضع لاختبار من تم ترشيحهم في منزل مستأجر في حي الصويفية الراقي في مدينة عمان. ويقومون بإجراء اختبار شفهي وتحريري في أساسيات اللغة الانجليزية، ومن ثم يخضعون لفحص طبي سريع، وذلك قبل إرسالهم إلى بغداد ومن ثم من هناك إلى الفلوجة أو الرمادي.

مليارات الحرب

إن الترجمة تدر الكثير من الأموال! وفي نهاية عام ٢٠٠٦م، ارتفعت أسهم شركة DynCorp في البورصة بعد كسبها مناقصة الحكومة الأمريكية لتوفير أعمال الترجمة للجيش. وربحت هذه المناقصة أمام شركة مختصة في المجال ولها خبرة طويلة فيه، وهي شركة L3 الاتصالات التي انهارت أسهمها من خلال نفس الفرصة التي ربحت بها المناقصة شركة DynCorp. ولكن ماهي خبايا وخفايا هذا العقد؟

بالرغم من أن شركة DynCorp تعمل لصالح الجيش الأمريكي منذ زمن طويل، إلا أنها ليس لها أي خبرة في مجال الخدمات اللغوية. وفي الواقع، تم إرساء المناقصة على Global Linguistic Solutions، وهي شركة مشتركة مكونة من مجموعتين، مجموعة DynCorp من جهة ومجموعة McNeil Technologies من جهة أخرى. ولكن هنا أيضاً ليس لدى أي من الشركاء أي تجربة ولا خبرة في مجال أعمال الترجمة.

وتبقى مفاجأة الجميع، أن شركة Global Linguistic Solutions ربحت هذه الصفقة أمام المختص في المجال شركة L3 الاتصالات. والتفسير الذي يقدمه المطلعون على الموضوع أن هذا الكيان الجديد يرأسه قائد في الجيش الأمريكي أُحيل مؤخراً إلى التقاعد، وهو اللواء ركن جيمس ماركس المشهور في الوسط العسكري بكنية "العنكبوت".

وقبل تأهيله وتعيينه رئيس المجموعة الجديدة، كان يتولى إدارة جهاز الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات الأمريكية التي احتلت العراق في شهر مارس عام ٢٠٠٣م. فهو إذن يعيش في بيئته مع هذا الكيان الجديد المخصص "للخدمات اللغوية".

وهذا واقع الحال لنائب رئيس الشركة الجديد ميكائيل سيمون، الذي لم يكن إلا قائداً سابقاً لمعهد اللغات التابع لوزارة الدفاع الأمريكية (DLI) الواقع في مدينة مونتري في ولاية كاليفورنيا. في مجمل القول، لا يمكن لمناقصة "اللغويين" بهذه الإدارة العسكرية أن تذهب لغير عملاق الخدمات العسكرية الخاصة DynCorp. غير إنه في بورصة وول ستريت، تحمل هذه الصفقة فاحشة التكلفة اسم فيه سخرية "صفقة سيارات الأجرة" بسبب العدد الهائل لسائقي سيارات الأجرة الأجانب الذين تم توظيفهم على عجل للاستيلاء على المناقصة والذين أصبحوا في عشية وضحاها مترجمين.

تبلغ قيمة المناقصة التي أُبرمت في نهاية عام ٢٠٠٦م مع وزارة الدفاع ٤.٦ مليار دولار وتتوزع على خمس سنوات، أي حتى عام ٢٠١١م. تقوم على تقديم الخدمات اللغوية للجيش الأمريكي والأجهزة الحكومية العاملة في العراق. وتحدد قائمة الشروط أن الجيش بحاجة إلى ٦٠٠٠ مترجم كتابي محلي للغة العربية و١٠٠٠مترجم فوري متخصص في لغات بلاد أخرى حساسة في المنطقة مثل : (إيران، وباكستان وأفغانستان).

وفقاً لقائمة الشروط، يتم نقل هؤلاء المترجمون إلى العراق وإلى أفغانستان للمشاركة في التمارين العسكرية الأساسية مثل برامج تأهيل رجال الشرطة المحلية والأجهزة الأمنية ومساندة الفنيين المحليين لأعمال صيانة الأجهزة العسكرية وتصليح الأسلحة والمعدات، الخ.

غير أنه يجدر التنويه بتغيير الاستراتيجية التي حدثت مع هذه الصفقة الضخمة لكون الحائز على حصرية المناقصات اللغوية منذ عام ١٩٩٩م شركة سان دييجو المشهورة في أمريكا الشمالية وباسم يستحضر الذكريات : Titan. ولكن ما الذي جرى لكي تستبعد بهذه الطريقة؟

Titan التابعة للاستخبارات الأمريكية

في واشنطن، يؤكد بعض الوشاة أنه ما كان بإمكان الجيش احتلال العراق خلال سنوات لو ما كان هناك تعزيز من الجيش الناطق بالعربية الذي كان تحت تصرف عملاق الخدمات اللغوية Titan. بل إنهم يقصدون ضمناً أن كوادر هذه الشركة الخاصة يعرفون الكثير من الأشياء أكثر من وكالة الاستخبارات المركزية عن حالة البلد.

وحسب رأي القادة الأمريكيين، يُعد اللجوء إلى الشركات الخاصة مبرراً باقتصاديات السعة التي يتيح عملها ولكن أيضاً بغياب مثل هذه الكفاءات في وسط الأجهزة الحكومية وأخيراً بضرورة توجيه الجيش بالتركيز على مهمته الأولى لنشر السلم والأمن.

تمتلك شركةTitan التي يبلغ عمرها ٢٣ سنة رقم ربح سنوي يبلغ ٢ مليار دولار، ويوظف زهاء ١٢٠٠٠ ألف شخص في العالم. وتبيع للحكومة الأمريكية خدمات لغوية وموارد بشرية في مجال الاتصالات والترجمة. وإن الهيئات المستفيدة من خدماتها هي بشكل أساسي وكالة الأمن والاستخبارات وكذلك جيش الولايات المتحدة.

ومنذ عام ٢٠٠١م، فإن مصدر جزء كبير من عوائد الشركة Titan يأتي من خدمات الترجمة. وهكذا في عام ٢٠٠٣م، حققت الشركة أرباحاً أكثر من ١١٢ مليون دولار من تقديم الخدمات اللغوية للجيش الأمريكي تقريباً في كل مكان في العالم.

في عام ٢٠٠٥م، كانت تقدر المناقصة التي كانت تربطها بالحكومة الأمريكية بحوالي ٦٥٧ مليون دولار. وكانت تقوم على توفير ٤٢٠٠ مترجم للقوات البرية، إذ كان ثلثهم معينون مترجمين في العراق، والبقية في الكويت وأفغانستان.

ويجدر القول بأن Titan، منذ عام ١٩٩٩م، توفر "لغويين" لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون). وكان جميع مترجميها بمختلف مجالات الترجمة متواجدين في جميع مسارح العمليات من الصومال إلى الشيشان دون أن يكون هناك ما تنعاه من ضحايا في صفوفها حتى الآن. ولم يكن اللغويون أيضاً أهدافا فعلية في نظر "العدو" حتى في أفغانستان.

غير أن كل شيء تغير مع حرب العراق. وفجأة، تم اعتبار المترجمين أعداء من الأولويات التغلب عليهم عند صدام حسين أولاً ومن ثم من مجموعات التمرد المسلحة.

في البداية كانت شركة Titan مختصة في تمويل معدات ما يطلق العسكريون الأمريكيين عليه (C4ISR) وهو اختصار يصف أنظمة القيادة والتحكم والاتصال، وهذا يعني الأنظمة المعلوماتية (أجهزة الحاسب الآلي)، والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

لكن تقرير أنشطة Titan لعام ٢٠٠٢م يحدد بالخط العريض في النص أنه منذ الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ م: "أخذت الترجمة معنى جديداً وأهمية لا مثيل لها". وقرر رؤساء الشركة بعد خسارتهم لاثنين من موظفيهم في الاعتداء على

البنتاجون الاعتماد في كل شيء على الترجمة وأن يعملوا بنشاط وحيوية إلى جانب الحكومة الأمريكية في "حربها ضد الإرهاب".

تكمن المشكلة الوحيدة في أن Titan ليس لديها موارد بشرية ضرورية للغات مثل لغة البشتون واللغة الدرية[٢] والأوردو والفارسية والأزبكية. كما أنها ليس لديها ما يكفي من الأشخاص الناطقين بالعربية، إذا لم نقل إنه ليس هناك من يتكلم اللهجات الرئيسة في منطقة الخليج.

وجاء أفضل حل من الانترنت حيث أتاح للشركة أن تستهدف في وقت قياسي المغتربين أولاً الأفغان والإيرانيين ومن ثم أن تقوم بتوسيع قاعدة التوظيف في نوادي اللغات وجمعيات جاليات مختلفة.

وسرعان ما أصبح "انقسام الترجمة" المصدر الرئيس لعوائد الشركة. في نهاية عام ٢٠٠٢م، كانت الترجمة تدر أكثر من ١٠٠مليون دولار، أي ما يعادل تقريباً ٧٪ من الإيرادات. وكانت واحدة من كبرى مناقصاتها تقوم على توفير المترجمين لأجل استجواب المعتقلين في قاعدة غوانتاناموا. وبعد ذلك، كسبت الشركة مناقصات الترجمة في أفغانستان وأوزبكستان. وفي النهاية، كان التتويج بالمناقصة العراقية لمدة ثلاث سنوات، أي من بداية عام ٢٠٠٣م إلى عام ٢٠٠٦م.

غير أن الشركة وجدت نفسها، منذ سقوط أول الضحايا من المترجمين، في ضائقة، إذ كانت قاعدتها التجارية محل اتهام أطلقته الإدارة الأمريكية لعدم الكفاءة، وبعد ذلك كانت مهددة بصورة مستمرة من قبل جماعة الثوار العراقية. وكنتيجة منطقية، وجدت Titan نفسها مهددة من قبل عرض شراء عام من صانع أجزاء طائرات

---

[٢] اللغة الفارسية المحكية في أفغانستان.المترجم

لوكهيد مارتن الذي عدل عن رأيه في آخر لحظة أمام ادعاءات اختلاس في الشركة، حيث قام رؤساءها بدفع رشاوى إلى الخارج وخاصة إلى العراق.

في عام ٢٠٠٤م، حدث المنعطف لشركة Titan. وفي تلك السنة، تم الحكم على الشركة بالتواطؤ في فضيحة سجن أبوغريب في العراق. وهذه بداية السقوط.

تيتان....تيتان....تايتنك

قبل كل شيء غرق العملاق الأمريكي للخدمات اللغوية بسبب عدم كفاءة موظفيه. لم يكن عند الأغلبية الساحقة من المترجمين الذين وظفتهم Titan أي خبرة في مجال اللغات، ولم يخدموا البتة في الماضي مترجمين لا في الوسط المدني ولا العسكري.

تُظهر المعلومات التي أحصتها Titan عدداً كبيراً ممن كان في السابق سائق سيارة أجرة وعامل توصيل بيتزا وبائع "سوشي" ومنتحلين لمهنة فنان وممثلين بالتناوب، وكذلك طلابا متأخرين في الدراسة أو دون دخل مادي، جذبتهم الرغبة في الكسب. لكن كان هناك قلة قليلة من الأفراد في هذه الفئات الاجتماعية المهنية غير المحبذة في الولايات المتحدة من كانوا فعلياً "لغويين"، أي مختصين في اللغات درسوا الترجمة والتواصل بين الثقافات في منطقة الصراع، وهذا ما كان المؤهل الذي تبحث عنه البنتاجون.

لا يوجد أي فرد تقريباً من مجموع ٤٢٠٠ فرداً وظفتهم Titan لديه تأهيل فعلي في مجال اللغات ولا في مجال الترجمة. وليس في الولايات المتحدة، خلافاً لبقية دول العالم، مدارس ترجمة على غرار ما نعرفه في البلدان الأوربية، مثل المدرسة العليا للمترجمين (ESIT) في باريس ومدرسة الترجمة في جنيف أو أيضاً مدرسة المترجمين الفوريين الدوليين في مون في بلجيكا. ليس هناك سوى معهد مونتري في ولاية

كاليفورنيا يقدم تأهيلاً جيداً في اللغات الأجنبية والترجمة، غير أن هذا لا يسد الحاجة أبداً.

اندهش العديد من ضباط الجيش عند رؤية وصول عمال توصيل البيتزا وسائقي سيارات الأجرة هؤلاء إلى العراق دون أي معرفة مقبولة في اللغة العربية ولا في ثقافة المسلمين. غير أن رؤساء شركة Titan أفادوا أنه ليس ضرورياً دراسة اللغة لكي نتكلم العربية أو الانجليزية بطلاقة، وقد أشاروا إلى أن قائمة الشروط لا تتضمن أي شرط ينص على حيازة شهادة: كان يلزم فقط وجود أشخاص قادرين على "ترجمة كلمة كلمة بين الإنجليزية والعربية".

إلا أن رؤساء شركة Titanكانوا يعرفون حق المعرفة أن "لغوييهم" المرتجلين لا يقومون بالترجمة الحرفية فحسب، لكنهم يؤدون جيداً وظيفة المترجمين بتفرغ. علاوة على ذلك، كانت تقارير المهمات الإلزامية يشير بوضوح إلى أن المترجمين يشغلون وظائف وسطاء ثقافيين وأحياناً مستشارين قانونيين للقانون المحلي. كما كانوا يشاركون بصورة منتظمة في اجتماعات على مستوى رفيع، أي على مستوى كتيبة أو لواء، بشأن الاستراتيجية العسكرية التي ينبغي اتخاذها في الميدان. وفي النهاية، كانوا يشاركون في العمليات الخطرة جداً مثل مرافقة المواكب العسكرية أو تجهيز الغارات.

يبدو أن مكان المترجم مركزي في كل وضع، وكانت الخلافات مع العسكريين متكررة وعنيفة. وكان اللغويون في الغالب يسيطرون على الموقف في اتخاذ القرار النهائي، وهذا كان يثير حفيظة جنود القاعدة العسكرية الذين كانوا يرون الواقع بصورة مختلفة. وأصبح يتعذر إيجاد حل لهذا الوضع كلما ازداد انغماس الجيش الأمريكي في الورطة العراقية.

من عام ٢٠٠٥م، قد أصبح من المستحيل تحديد من الذي يعمل وماذا يعمل في العراق من بين العسكريين والمترجمين ويمكننا مقابلة جنود يقومون حصرياً بأعمال الحراسة الشخصية للمترجمين، ومترجمين يقومون بتحقيقاتهم الخاصة بهم وهم يرتدون لباس الشرطة العسكرية، وعسكريين يقومون بمعاونة المترجمين لتفتيش أو استجواب عراقيين في بيوتهم، ومترجمين فوريين يقومون بدوريات مع وحدات الجيش الأمريكي الخاصة، ومرافقين مدنيين على رأس وحدات الأمن، ولغويين عسكريين مهمشين لأنه اتضح أنهم ليسوا أكفاء في الميدان ولكن يستحيل قانونياً وإدارياً عزلهم.

كما يمكننا أن نرى مترجمين محليين يشتبه بهويتهم يعملون مرشدين بصورة غير رسمية لضباط أمريكيين، ومترجمين فوريين من أصول أجنبية خاصة من الناطقين باللغة التركية، وأيضاً مترجمين فوريين من أصول أفغانية يعملون مرشدين في مناطق العراق الكردية. و مجمل القول: إن الانحرافات تمر بسلام في بلد الملك إبو[٣].

كان يُسهل هذا الخلط العام أن العلامة التي تميز المترجمين الفوريين والتحريريين كانت كتابة موجودة على شعار الجيب الأيسر للباس الموحد توضح التالي: " US Contractor"موظف متعاقد تابع للحكومة الأمريكية، أو"DOD CIVILIAN" موظف مدني تابع لوزارة الدفاع.

في خضم الأحداث، كان الفرق الحقيقي بين العسكريين واللغويين يكمن في الراتب لأن المترجمين يتقاضون بين ١٠٠ألف و ٢٠٠ ألف دولار على حسب جنسيتهم وكفاءتهم اللغوية، في حين أن العسكريين يتقاضون فقط نصف هذا المبلغ في ظل ظروف معيشية وظروف مهنية أصعب بكثير. وعلى سبيل المثال، كان للمترجمين

[٣] شخصية خيالية في مسرحية ترمز للهذيان بالسلطة ولعدم المنطقية في التسلسل السياسي. المترجم

المدنيين الحق في الحصول على إجازة مدفوعة لمدة ستة أسابيع و"خدمة فندقية"(مأكل ومسكن ومشرب)، بينما يعمل العسكريون طوال السنة دون الاستمتاع براحة وينامون في أكياس نوم مصفوفة على طول حظائر كبيرة، بينما تبين الأدلة أن عملهم متبادل في الغالب[٤].

توظيف "المتعاقدين"

كان هدف الأمريكيين الأول في العراق إقامة الديمقراطية لتكون مثالاً يُحتذى به في المنطقة. يستلزم أولاً بلوغ هذا الهدف التواصل بفاعلية مع السكان العراقيين لكسبهم. كان جميع المسؤولين رفيعي المستوى مدركين لذلك، ولكن أين يوجد هؤلاء الوسطاء اللغويون والثقافيون الذين من شأنهم المساعدة في نشر الديمقراطية في البلد؟

لسد النقص في عدد المترجمين، لجأ الأمريكيون إلى مصادر ما اشتهروا به " قدر الصهر[٥]" بتوظيف المهاجرين خاصة مهاجري دول الخليج الذين يجيدون الإنجليزية والعربية.

لتوظيف هؤلاء المواطنين "العرب الأمريكيين" حسب المصطلح المستخدم في أمريكا الشمالية، أي الذين اختاروا العيش في الولايات المتحدة عن العيش في بلادهم،

---

[٤] وهكذا، صرح مدير أكاديمية بغداد للشرطة ميل قودي، عضو جهاز التحالف المؤقت، المكلف بتأهيل فرق الشرطة العسكرية، عند حصوله على المنصب في عام ٢٠٠٤م: "في العراق، يكون دور العسكريين والمتعاقدين المدنيين هو نفس الدور تماماً». المؤلف.

[٥] صورة الولايات المتحدة مثل قدر صهر، وهي استعارة مجازية لمجتمع غير متجانس يتحول إلى مجتمع أكثر تجانساً، عناصر مختلفة (تنصهر سوياً) في وحدة متناغمة تتمتع بثقافة واحدة. واستخدم هذا المصطلح في القرن الثامن عشر لوصف عملية استيعاب الولايات المتحدة للمهاجرين. المترجم.

قامت البنتاجون في حملاتها الترويجية باستغلال نوعين من الحجج التي كان لها نتائج سلبية.

في البداية، لجأت البنتاجون إلى الوتر الوطني مصاحباً في بعض الأحيان بمفهوم ضمني مثقل بالمعاني التي تجمع الابتزاز مع المواطنة، من نوع: "هل أنتم مع أو ضد بلدكم المختار؟". ولم يكن يتردد بعض من يقومون على التوظيف بممارسة الضغط ملمحين إلى أن الأشخاص من أصول شرق أوسطية الثائرين على الوقوف العلني إلى جانب الأمريكيين قد تحصل لهم مضايقات وينبغي عليهم التعاون مع حكومة الولايات المتحدة في محاربتها "للإرهاب المسلم".

لكن مؤسسات التوظيف تستعين بالتاريخ، وذلك بتظاهرها بأنها تُذكر مجندين عامة جهلاء بأن العرب ساعدوا الأمريكيين في أثناء الحرب العالمية الثانية لمحاربة الفاشية والنازية وأتيحت لهم الآن فرصة تاريخية لتجديد هذا التحالف مع الولايات المتحدة الذي أثبت قيمته في الماضي.

عندما تكون الحجة التاريخية واهية، كان القائمون على التوظيف الذين يتلقون أجور وساطة من الشركات الخاصة أو مباشرة من يلجؤون إلى الحجة الأيدلوجية بالتركيز على التغيرات التي طرأت في العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م مع وضع السؤال المتعلق بحياة الإنسان محط الأنظار: "إرهابي أم لست إرهابي؟" واستجواباته الملازمة له : هل أنت معنا أم ضدنا؟ وهل أنت مؤيد للحرية أم للاستبداد؟ إن هذا نوع من أنواع الاستعمال السيئ للمنطق الثنائي على الطريقة الأمريكية.

هناك العديد من الأسئلة المتكررة قد تكون بساطتها فعالة بصورة مخيفة عند المخاطبين الناطقين بالعربية الذين اختاروا البقاء في الولايات المتحدة بالرغم من

الإجراءات التنكيدية والمعاملات الأمنية المريبة التي تعرضوا لها في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر وخاصة بعد إصدار قانون Patriot Act[٦].

في النهاية، تكمن الحجة الفعلية التي استولت، بطبيعة الحال، في الواقع على فكرة انخراط المجندين المؤهلين، غير المبالين في بعض الأحيان بالحجج الأيدلوجية والنفسية، في الحجة المالية. إذ كان يُدفع للأفراد الذين وقعوا عقد اللغويين في العراق وفقاً للخطر الذي يتعرضون له وليس وفقاً لكم العمل الموجود، وهو ما جعل هناك فرقاً ملحوظاً وتغييراً جديداً من نوعه في العقلية في الولايات المتحدة.

إن عدد المترجمين المحليين الذين قُتلوا أو تعرضوا للخطف والتعذيب لا يعد ولا يحصى. وقدم جلهم الاستقالة والبعض انتقل للقطاع الخاص للعمل في الشركات المدنية التي تقدم رواتب مغرية و وظائف يقل فيها معدل الخطورة لكون المترجم غير معرض بصورة مباشرة إلى الخطر، في حين أن المترجم في وسط الجيش، يكون بصورة دائمة على خط النار.

"المتعاقدون" الأجانب

لم توفر الشركات المختصة بالخدمات اللغوية ما يكفي من اللغويين للجيش، بالرغم من حملات التوظيف، وذلك لأن السوق الأمريكي ليس لديه من المترجمين الناطقين بالعربية ما يكفي، ليس لأن هناك فحسب قلة قليلة من الجامعات في الولايات المتحدة التي تقدم برامج دراسية في اللغة العربية وثقافة المسلمين، بل إضافة إلى ذلك، لأن البرامج الموجودة بعيدة كل البعد عن الاحتياجات الفعلية، لكونها تركز على

---

[٦] قانون ينص على توحيد وتعزيز أمريكا بتزويدها بالأدوات المناسبة لكشف مواطن الإرهاب والتصدي لها. المترجم

الجانب النظري ولا تُلائم الاحتياجات الأمنية. من البدهي القول بأن اللغات لا تحظى باهتمام كبير في قوة عظمى جعلت الانجليزية اللغة الرئيسة على الصعيد العالمي، وينبغي التأقلم مع ذلك.

في العراق نفسه، يكون أيضاً عدد المترجمين محدوداً بسبب التهديد بالقتل والرواتب المتدنية المعمول بها. وفي خلال الأشهر الأولى من الحرب، كان الجيش الأمريكي يقدم للمترجمين المحليين رواتب تتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ دولار شهرياً. ولهذا السبب، كان عدد قليل من العراقيين جاداً في مساعدة العسكريين مع مثل هذا الراتب، خاصة وقد بدأ منافسون جادون، في أثناء ذلك، مثل شركات البترول والمنظمات الإنسانية يعرضون لنفس هؤلاء المترجمين ضعف هذا الراتب مرتين بل ثلاثة، أي بين ١٠٠٠ دولار و ١٥٠٠دولار شهرياً. وبالرغم من كل هذا، تبقى هذه الرواتب بعيدة كل البعد عما يتقاضاه المترجمون الذي عملوا في بداية الحرب بعقد أمريكي: بين ٥٠٠٠ دولار و١٠,٠٠٠ دولار شهرياً.

لمعالجة هذا النقص، لجأ الجيش الأمريكي إلى مترجمين فوريين ناطقين بالعربية في كل مكان تقريباً في العالم. ولكن كيف يتم التأكد من أمانة هؤلاء المجندين؟ هذا هو السؤال الذي يبقى بلا إجابة.

علاوة على ذلك، إن توظيف مترجمين من خارج العراق يثير مشاكل فعلية لا حصر لها. خاصة أن هؤلاء المجندين يجهلون تماماً القانون المعمول به وأيضاً التقاليد العراقية، وهذا حتى مع أنهم يتقنون اللغة المشتركة لدول المنطقة، وهي اللغة العربية الفصحى. وأخيراً، فمن شبه المستحيلات بالنسبة لهم أن يحظوا بثقة العراقيين وهم يجهلون كلياً المنطقة.

بكل تأكيد، لدى الجيش الأمريكي هيئة تضم مترجمين خاصين به. لكن المشكلة تكمن في أن هذه الهيئة ليست مؤهلة التأهيل المطلوب للمهمات في الميدان، لأنها بصورة عامة تضم "لغويي سماع"، حسب المصطلح العسكري.

إضافة إلى ذلك، لم تكن هذه الهيئة مجهزة تجهيزاً كافياً لتلبي من حيث الكم احتياجات الجيش الهائلة في العراق. كان هناك دائماً عدد قليل جداً من اللغويين الناطقين بالعربية في وسط الجيش، وذلك يعزى لأسباب تاريخية. ليس فحسب لأن العرب لا يُنظر لهم على أنهم مصدر تهديد فعلي للولايات المتحدة، لكن أيضاً يصعب جداً توظيف مترجمين عرب، نظراً للسياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل وصورتها المكروهة في المنطقة.

من ناحية أخرى، لا تستطيع دائماً وحدات الجيش الأمريكي في العراق توظيف مترجمين محليين لأن البنتاجون كانت مرتبطة بعقد ينص على الحصرية مع ممول واحد عن طريقه تقوم بكل التوظيف. وهكذا، عندما تكون وحدة في الميدان بحاجة إلى مترجم فوري، ينبغي عليها طلب ذلك من الجهة العليا المسؤولة التي تقوم بتحويل الاحتياج إلى الدرجة ذات القدر الأعلى إدارياً حتى يصل الطلب إلى الشركة المعنية بعد أن توافق عليه أجهزة البنتاجون في واشنطن.

كان شرط هذه الحصرية المرتبطة بالتعقيد البيروقراطي الملازم عامة للإدارة العسكرية، يمدد الفترة طويلاً وكان من المألوف أن تمر تسعة أشهر بين التعبير عن الحاجة على مستوى الوحدات في الميدان وتلبيتها عن طريق الممولين المعتمدين في الولايات المتحدة. من هنا تأتي عدمية التأثير المضرة التي كانت محل اتهام مرات عديدة في تقارير الجيش الداخلية.

وهذه الصعوبات تكون مثل : عندما يرى قائد وصول مترجم على الأقل إلى وحدته بعد طول انتظار، فهو لم يكن شديد الحرص على مهاراته اللغوية والثقافية، إن لم نقل لم يكن حريصاً البتة، وكذلك يكون أقل حرصاً على صفاته بصفته متحدثاً ومفاوضاً مع سكان البلد.

لكن كان قائدو الجيش في بعض الحالات مرغمين ومجبرين على إدراك أنهم يعرفون ثقافة البلد أفضل من المترجم المعين حديثاً، وهذا يكون فيما يخصهم في نهاية عدة أشهر فقط من الإقامة في العراق. منذ ذلك الحين، يجدون أنفسهم في وضع صعب ومتناقض لأنه ليس بإمكانهم رفض الموظف الجديد ولا تسريحه وذلك بسبب شروط التعديل المنصوص عليها في عقد الشركة الحائزة على حصرية التوظيف.

باختصار، إذا اتضح أن المترجم ليس من أصحاب الكفاءة، وهذا ما كان مألوفاً، يكون قائد الوحدة عامة متورطاً مع مترجم فوري لا يقوم بالعمل المطلوب، ولكنه يستحيل عليه أن يتقدم بطلب جديد للغوي، وذلك لأنه تم تلبيه الحاجة رسمياً وأن مئات الطلبات الأخرى القادمة من وحدات أخرى من الجيش مازالت معلقة.

تشكل الكوادر البشرية مطمعاً من قبل الوحدات المختلفة لا سيما أن الحلول التقنية التي أُخضعت للاختبار كان لها نتائج مخيبة للآمال إذا صح القول. كما كان الحل المبتكر الذي يكمن في تصوير الوثائق الحساسة عن طريق الماسح الضوئي أو طلب القيام بترجمة عاجلة من الوكالات الفيدرالية مثل NVTC[٧] يستغرق أشهرًا، وتظل الوثائق المهمة جداً عن الثوار معلقة خلال عدة أسابيع قبل ترجمتها وإرسالها إلى القيادة المعنية في الميدان.

[٧] المركز الوطني للترجمة الافتراضية. المؤلف

نظام التوظيف

منذ عام ٢٠٠٠م، أطلقت شركة Titan من الولايات المتحدة حملة توظيف شرسة لمترجمين في اللغات التالية: العربية، والآرامية والدارية والفارسية والجورجية والكردية والبشتونية والطاجكستانية والأوردو والأزبكية.

ولبلوغ ذلك، قامت الشركة بإرسال وثائق عبر الفاكس مفصلة عروض الوظائف إلى مختلف جهات الاتصال المعروفة لدى الإدارة وإلى مسؤولي الجاليات الناطقة بهذه اللغات في مختلف الولايات الأمريكية. كما شاركت في معظم منتديات الوظائف وفي منح العمل لإقناع العاطلين عن العمل من هذه الجاليات بالالتحاق بصفوفها. وقد تم تخصيص رقم هاتف مجاني (خط ساخن) وخدمة التسويق الالكتروني لإمكانية إخبار المرشحين المؤهلين عن كل مجهول بكل سرية، وحجز موعد عند الحاجة مع القائمين على التوظيف في الشركة. وأخيراً، قام ممثلو الشركة بوضع قواهم وجهودهم في إنشاء نوادي للغات لتمجيد وتعظيم فضائل المهنة ولشرح طبيعة العروض المتاحة.

في الوقت نفسه، استثمر موظفو شركة Titan المكلفون بالاتصالات على شبكة الانترنت جهودهم في المشاركة في مجموعات النقاش والمحادثات لتوفير المهمات الإعلامية والتوظيف لدى الجاليات اللغوية المعنية. ونقرأ على سبيل المثال في منتدى مجموعة الأفغان الإعلان التالي المرسل على الانترنت في بداية عام ٢٠٠٣م:

"سوف تمكنكم فرصة التوظيف هذه الفريدة من نوعها إمكانية مساعدة أفغانستان وفي الوقت نفسه الولايات المتحدة في تكوين مستقبل واعد للشعب الأفغاني. وبوصفكم لغويين متعاقدين مع شركة Titan، سوف تقومون بأعمال مهمة لا يمكن أن يقوم بها إلا ناطق باللغة الأم، مثل الترجمة الفورية في المقابلات الصحفية، وترجمة

الوثائق الرئيسة، وأيضاً مساعدة المسؤولين الأمريكيين ليفهموا بصورة أفضل ثقافة البلد".

لإمكانية توفير هذه الوظيفة "مساعد"، كان الإعلان يحدد أنه ينبغي أن يكون بحوزة المتقدم الجنسية الأمريكية، وأن يجتاز اختبار اللغة وأن يخضع لتحقيق أمني. في الواقع، قامت الشركة مقابل هذا الطلب العاجل والعدد الهائل من المترجمين الذين يطلبهم الجيش الأمريكي في أفغانستان والعراق بتوظيف غير أمريكيين في أغلب الأحيان، وكذلك أشخاص مقيمين في بلاد أجنبية لم تطأ أقدامهم أبداً الأراضي الأمريكية. خضع الموظفون لاختبار لغوي وأمني بطريقة شكلية تماماً، إذا لم نقل مضحكة، وهذا ما جعل الطريق مفتوحاً لتوظيف كل أنواع المهن "غير القياسية" حسب التعبير المخصص نحو: سائقي سيارات الأجرة، وعمال التوصيل، وفنانين، وتجار، إلخ.

كان العرض مكتوباً على الإعلانات التي نشرتها Titan بطريقة تجذب أكبر عدد ممكن بما في ذلك الضعفاء:

"إذا أنتم أو أي شخص من معارفكم يرغب بعمل مشجع ومحفز و له مردود مادي كبير، عمل يثريكم وذلك بإسهامكم في كسب الحرب ضد الإرهاب، إذن ما عليكم سوى الاتصال بنا !".

كما يمكننا أن نقرأ في أسفل الإعلان: "ينبغي أن يكون هذا العمل شاغراً على الفور مقابل راتب سنوي يقدر بمبلغ ١٠٨,٠٠٠ ألف دولار صافي من دون ضرائب" (الراتب الأساسي في عام ٢٠٠٣م). شهد هذا الراتب السنوي الذي يساوي زهاء ١٠,٠٠٠ آلاف دولار شهرياً (تقريباً ٨٥٠٠ يورو صافي في ذلك الوقت) ارتفاعاً كبيراً منذ ذلك الوقت، وذلك بسبب ندرة الترشيحات والأخطار المصاحبة للمهنة. وفي عام

٢٠٠٦م، استقر على أكثر من ١٨٠,٠٠٠ ألف دولار سنوياً، أي ما يساوي ١٥,٠٠٠ ألف دولار شهرياً (يعادل تقريباً ١٣٥,٠٠٠ يورو شهرياً صافي من الضرائب).

قبل شهرين من الاجتياح الأمريكي للعراق، نُشرت إعلانات مغرية بكل مكان لدى جمعيات الجالية الكردية في الولايات المتحدة، خاصة في مدينة ناشفيل ودالاس وسان ديجو، هذه المدن الثلاث التي تضم أكبر الجاليات من العراق وتركيا.

وهكذا في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٢م، ذكرت وكالة الصحافة associated press مشاركة أخوين كرديين من مدينة ناشفيل يعمل كلاهما في مجال الصيانة، بمقابلات توظيف المترجمين المنظمة في واشنطن، وذلك بالكاد قبل بداية الحرب بثلاثة أشهر.

لكن جزءاً كبيراً من توظيف المترجمين تم على عجالة وفي فوضى عارمة خلال الأشهر الأولى بعد احتلال العراق، أي بين شهر مارس و شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣م، وهذا يمثل أول موجة من التجنيد على نطاق واسع.

في أثناء هذه المرحلة الأولى، طُلب العرب الأمريكيون الذي سجلتهم أجهزة الأمن الأمريكية في لائحة المشتبه بهم منذ شهر سبتمبر عام ٢٠٠١م بصورة ملحة وعدوانية، خاصة عرب العراق وسوريا ولبنان المسيحيين الذين قد هاجروا إلى الولايات المتحدة هرباً من حزب البعث الذي كان يهيمن على السياسة في هذه البلاد منذ عقود.

هذه كانت حالة البعض مثل عماد مكحا، وهو عراقي من الطائفة الكلدانية من مدينة البصرة. وقد انضم إلى شركة Titan في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٣م، أي زهاء تسعة أشهر بعد بداية الحرب، ليعمل مترجماً لدى الجيوش الأمريكية المتمركزة في بعقوبة الواقعة شمال بغداد.

كان عماد مكحا قبل توقيع عقده للعمل مترجماً، عاملاً في قسم الملحمة في متجر بونتياك الكبير في ولاية ميتشجن في الولايات المتحدة. وبين عشية وضحاها، هجر قسم اللحوم للذهاب إلى العراق للقيام بمهمات الترجمة العسكرية في الميدان، دون أي تأهيل ولا استعداد مسبق.

قُتل بطلقات نارية خلال أول ثورة شعبية في مدينة بعقوبة، في بداية شهر أبريل عام ٢٠٠٤م.